Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط 2040

محور التدخل ١
خطة عمل الإسكان

يوم المتوسط
28 نوفمبر

من أجل تنمية وتجديد حضريين شاملين ومتكاملين ومستدامين

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

ملخص تنفيذي

يوم المتوسط
28 نوفمبر

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠

محور التدخل ١
خطة عمل الإسكان

من أجل تنمية وتجديد حضريين شاملين ومتكاملين ومستدامين

ملخص تنفيذي

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠
من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط
محور التدخل ١: السكن الميسور التكلفة والمستدام
ملخص تنفيذي

الاتحاد من أجل المتوسط
قصر بيدرالبيس
بري دوران فاريل، ١١
٠٨٠٣٤، برشلونة، أسبانيا

قسم النقل والتنمية العمرانية
الهاتف: ٠٠٣٤٩٣٥٢١٤١٤١
البريد الإلكتروني: urbandevelopment@ufmsecretariat.org

المؤلفون:
الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.
الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.
الدكتور رِمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الشريك المؤسسي:
الدكتور جيوتي هوساغراهار، نائب مدير مركز التراث العالمي في اليونسكو،
مركز التراث العالمي في اليونسكو،
ساحة فونتينوي رقم ٧٥٠٠٧،٧، باريس، فرنسا.

استشاري إسكان:
الدكتورة جولي لوسون، هون. أستاذة مشاركة، مركز البحوث الحضرية،
معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا (RMIT).

الدعم المالي: وزارة خارجية مملكة هولندا.

كيفية الاستشهاد بهذا المنشور:
روبرتو روكو، وكارولا هين، ورِمون رويج (٢٠٢١). خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للتنمية الحضرية الاستراتيجية ٢٠٤٠ من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط. محور التدخل ١: السكن الميسور التكلفة والمستدام، ملخص تنفيذي، برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط.

إخلاء المسؤولية
لا الاتحاد من أجل المتوسط ولا أي شخص يعمل بالنيابة عن الاتحاد هو مسؤول عن استخدام المعلومات التالية. لقد تولى المؤلفون كل العناية للتأكد من حصولهم، عند الضرورة، على إذن لاستخدام أي أجزاء من المخطوطات بما في ذلك الرسوم التوضيحية والخرائط والرسوم البيانية التي توجد عليها حقوق الملكية الفكرية من صاحب (أصحاب) هذه الحقوق أو ممثله القانوني.

© الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢١
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

١ يوليو ٢٠٢١

نقاط الإتصال:
فيكتوريا خيمينيز تيجيرو، الاتحاد من أجل المتوسط
لورا لايجر، محللة سياسية، المديرية العامة الجهوية للمفوضية الأوروبية
روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت

صورة الغلاف: ديفيد فوسيل / مشروع ٢٦ / وكالة Odile + Guzy Architectes

المؤلفون

الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.

الدكتور رِمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

المحتويات

محور التدخل ١: السكن الاقتصادي والمستدام..... ٧
التحديات والأهداف ٩
الإجراءات..... ١٢
المراجع..... ١٤
البرمجة القائمة على النتائج لخطة عمل الإسكان
للاتحاد من أجل المتوسط..... ١٦
الأهداف..... ١٦

محور التدخل ١: السكن الاقتصادي والمستدام

تتكون خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للتنمية الحضرية الاستراتيجية ٢٠٤٠ من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط من عدة محاور للتدخل متعددة القطاعات. توضح هذه الوثيقة بالتفصيل محور التدخل الأول: الإسكان الميسور التكلفة والمستدام كناقل للتنمية الحضرية الشاملة والمتكاملة والمستدامة والتجديد.

تستند خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠ من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمعروفة من الآن فصاعدًا بخطة العمل الإستراتيجية، إلى ستة إجراءات شاملة:

١. تنسيق وتعزيز التماسك
٢. تكوين وتعزيز القدرات
٣. التصور والحكم معًا
٤. الربط والحماية
٥. التنفيذ والإدارة
٦. المراقبة والاتصال

شكل ١: الإجراءات المتكاملة في خطة العمل هذه.

الحصول على السكن اللائق معترف به في العديد من نصوص حقوق الإنسان الأساسية، وفي العديد من الدساتير الوطنية. تنص المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: «لكل فرد الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في الحصول على تأمين في حالة البطالة أو المرض أو الإعاقة أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الافتقار إلى سبل العيش في ظروف خارجة عن إرادته» (الأمم المتحدة، ١٩٤٨، مادة. ٢٥). طبقًا لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، فإن «الحق في السكن لا يعني أن لكل فرد الحق في الحصول على منزل توفره الحكومة على الفور. إنه يعني أنه يجب على الحكومات ضمان حصول الجميع، ولا سيما الفئات الأكثر حرمانًا، على السكن الملائم. يكون السكن مناسبًا فقط إذا كان ميسور التكلفة، وإذا كان يحتوي على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى، وإذا كان قريبًا من المدارس والخدمات الصحية وفرص العمل. يرتبط الحق في السكن بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل الحق في الصحة والتعليم والعمل. كما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقوق في عدم التمييز والمساواة. ولأن السكن الملائم أمر بالغ الأهمية للظروف الاجتماعية اللازمة لكرامة الإنسان، فهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في الحياة «(الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

تماشياً مع هذا الموقف، تهدف الإستراتيجية الجديدة وخطة عمل مجلس أوروبا للتماسك الاجتماعي إلى «تعزيز تنمية الروابط الاجتماعية والشبكات والتضامن كأدوات لخلق وظائف لائقة» و «تعزيز استقرار ورفاهية واستقلالية الأسر، وهي أمور ضرورية لجودة الحياة والوقاية من الفقر»، وتهدف إلى» ضمان حصول كل شخص على سكن بمستوى مناسب مع مساعدة الأشخاص في المواقف الضعيفة على تجنب الديون المفرطة»(مجلس أوروبا، ٢٠١٠).

«يشكل السكن أكثر من ٧٠ في المائة من استخدامات الأراضي في معظم المدن، ومن الواضح أنه يمثل أهمية مركزية لمدن المستقبل والتنمية الحضرية (...). ينشأ تعقيد سياسة الإسكان من جوانب مختلفة خاصة بالإسكان نفسه. وتشمل هذه الجوانب حقيقة أنه على عكس أي سلعة أخرى، فهو غير متحرك، ويتطلب أرضًا يُبنى عليها، وينطوي على حقوق الحيازة وملكية الأرض. علاوة على ذلك، لا يمكن التنبؤ بالطلب على السكن بدرجة عالية من اليقين. لذلك يجب إجراء التدخلات على المدى المتوسط إلى الطويل من أجل تلبية الطلب في المستقبل «(الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٧).

«الإسكان أمر أساسي لتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة». في الواقع، ينص الهدف ١١,١ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة على أنه «بحلول عام ٢٠٣٠، حصول الجميع على إسكان ملائم وآمن وميسور التكلفة والخدمات الأساسية ورفع مستوى الأحياء الفقيرة». من الواضح أن الحكومات التي لها دور رئيسي في التنمية الحضرية والسياسات الحكومية ستحدد، إلى حد كبير، تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته» (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٨).

في ضوء هذه الخلفية، تعتبر خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط الحصول على سكن متكامل مستدام **كعنصر مركزي للتحقيق الكامل للوظائف الاجتماعية للمدن والمجتمعات**، وحق الناس في حياة كريمة وآمنة وصحية، «دون تمييز، مع حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي وبأسعار معقولة، فضلاً عن المساواة في حصول الجميع على السلع العامة والخدمات عالية

الجودة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والبنية التحتية والتنقل والنقل والطاقة وجودة الهواء وسبل العيش» (جدول الأعمال الحضري الجديد، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٦، ص.٥). من خلال الوصول إلى مساكن مستدامة ومتكاملة وآمنة وبأسعار معقولة، يمكن للمواطنين التمتع بإمكانية الوصول إلى فرص الحياة المتزايدة والسلع العامة التي يخلقها المجتمع، والوصول إلى فرص الحياة المتزايدة، مما يعزز فرصهم لتحقيق إمكاناتهم البشرية الكاملة. أبرزت أزمة كوفيد ١٩ الدور الحيوي للإسكان في ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والسلع العامة. وهذا يمكن أن يدفع المخططين الحضريين إلى إعادة التفكير في التنمية الحضرية والعلاقة الأساسية بين الإسكان وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٠).

في هذا السياق، **تدرك خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط تنوع تطلعات الإسكان عبر دول الاتحاد من أجل المتوسط وداخلها** وتدعم الجهود الجارية لتعزيز الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة وآمن، عبر مجموعة من حقوق الملكية التي تعكس التطلعات والقدرات الثقافية المحلية. علاوة على ذلك، تدرك خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط أن الإسكان الميسور التكلفة، وخاصة الإسكان الاجتماعي، هو شكل من أشكال البنية التحتية التي تساهم في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. كما هو الحال مع أي بنية تحتية أساسية، فإنه يتطلب تخطيطًا قائمًا على الاحتياجات وتأمين الأموال وتخصيصها وتصميم السياسات والبرامج المناسبة لضمان التنفيذ الجيد في سياقات متنوعة (لوسون، ٢٠١٩). تعد مشاركة أصحاب المصلحة والمشاركة العامة أمرًا حيويًا ويمكن استلهامهما من ميثاق الحوكمة متعددة المستويات لأوروبا (اللجنة الأوروبية للمناطق (CoR)، ٢٠١٤) والأفكار حول المشاركة العامة الواردة في الوثيقة التوجيهية رقم ٨ «المشاركة العامة فيما يتعلق بالتوجيه الإطاري للمياه» (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٣).

المنزل ليس جزيرة، ولكنه موجود في سياق تاريخي ومكاني. إنه جزء من نظام إسكان أوسع مرتبط بتقاليد ومعايير استخدام الإسكان، فضلاً عن الأرض والتمويل وأسواق العمل (لوسون، ٢٠١٠). **تعترف خطة عمل الإسكان الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط بتنوع أنظمة الإسكان في دول الاتحاد من أجل المتوسط**، بظروفها المحلية الخاصة، والتي تحدد مساراتها المحلية المتنوعة لتطوير الإسكان، وتؤثر على فرص الإسكان المتاحة لفئات المجتمع المختلفة. تركز خطة عمل الإسكان على العلاقات الرئيسية التي تشكل الإمكانات، والإجراءات التي تؤثر على توفير الإسكان، بما في ذلك توافر الأرض، والقيمة، والاستثمار وشروط الامتلاك، ونماذج إدارة الأصول.

يضع محور التدخل هذا **إرشادات للسياسة المواضيعية**، ويشجع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط على تحديد الفجوات في التنفيذ والتمويل، ويقترح نهجًا متكاملًا للتنمية الحضرية المستدامة يضمن تماسك سياسة الإسكان والتنفيذ. يجب معالجة توفير الإسكان المتكامل المستدام بشكل صريح في السياسات الحضرية الوطنية (NUPs) وفي استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (ICDSs) بالتنسيق مع خطة عمل الإسكان الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط. لذلك يجب أن تكون مشاريع الإسكان المتكاملة المستدامة جزءًا من خطط التنمية المكانية الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي تعزز التكامل مع محاور التدخل الأخرى المدرجة في خطة العمل الاستراتيجية.

التحديات والأهداف

حددت مجموعة العمل المواضيعية حول الإسكان الميسور والمستدام التابعة للاتحاد من أجل المتوسط مجموعة متنوعة من التحديات التي تواجه إنشاء مساكن متكاملة مستدامة في جميع أنحاء المنطقة: التخطيط المكاني، والقدرة على تحمل التكاليف والتمويل، وعدم كفاية المعروض من المساكن، والاستدامة البيئية للحلول، والتشريعات الناقصة. تم تلخيص هذه التحديات في الجدول ١ (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٩). وهي متعددة الأبعاد، وتختلف بشكل كبير بين مختلف دول الاتحاد من أجل المتوسط، وتؤثر بشكل كبير على آفاق التنمية المستدامة في المنطقة.

بالنظر إلى الطبيعة متعددة الأبعاد لتحديات الإسكان في المنطقة، وتأثيرها على العديد من جوانب التنمية المستدامة، واتباع المبادئ المنصوص عليها في خطة عمل الإسكان هذه، يسعى محور التدخل هذا إلى تعزيز الأهداف التالية، الملخصة في الرسم البياني أدناه. تم تفصيل هذه الأهداف في كل إجراء مقترح في محور التدخل هذا.

(١) التنسيق والتكامل (الحوكمة المرنة): دمج الإسكان في التخطيط الإقليمي الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والمحلي، عبر القطاعات والمستويات الحكومية وفقًا لخطة العمل هذه. لتحقيق انسجام مع جدول أعمال ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة (NUA)، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، وميثاق أمستردام، وميثاق لايبزيغ الجديد، واتفاقية باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وغيرها من أطر السياسات التي تشترك فيها خطة عمل الإسكان هذه.

(٢) التنسيق والتكامل (الحوكمة الهرمية): تنسيق وتماسك تخطيط الإسكان في السياسات الحضرية الوطنية (NUPs)، مع التركيز على مواءمة الرؤى الاستراتيجية والسياسات العامة وأدواتها، بهدف إنشاء سياسات الإسكان الوطنية (NHPs). يجب أن تغطي الخطط الوطنية للإسكان جميع جوانب إنتاج الإسكان وتوفيره، بما في ذلك التعاريف الأساسية للحق في السكن، والسكن اللائق، والسكن الميسور التكلفة، والإسكان الاجتماعي، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن الآليات التي تتعامل مع التمويل، وتوفير الأراضي، وتحصيل القيمة، والاستثمار و شروط الاستهلاك ونماذج إدارة الأصول.

(٣) التنسيق والتكامل (الحوكمة الشبكية): تكامل سياسات الإسكان الوطنية (NHPs) في استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (ICDSs). تعتبر الحكومات المحلية القادرة وذات الموارد الكافية والفعالة، والتي تكون قريبة قدر الإمكان من المواطنين، أمرًا حيويًا في ضمان توفير سكن لائق وميسور التكلفة والمتاح. يجب أن تتضمن استراتيجيات الإسكان المحلية تحليلاً للعرض والطلب على المساكن المحلية، والتوجهات الديمغرافية والسوقية المستقبلية، بالإضافة إلى توصيات لعمليات التخطيط وخطط استخدام الأراضي ولوائح التنمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٩، ٢٠٢٠؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ٢٠٢٠). يجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء أماكن ملائمة للعيش حيث يتم دمج الإسكان مكانيًا مع الخدمات والمرافق الحضرية، مما يوفر للمواطنين سهولة الوصول إلى الطاقة المتجددة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والبنى التحتية الخضراء / الزرقاء والوظائف والتجارية والتعليمية والطبية، والمرافق الثقافية. يجب أن يكون هناك تركيز على إمكانية السير في المكان والتنقل البطيء، وخطط التنمية العابرة (غيرا وكيرشين، ٢٠١٦؛ روجين يدوس، زوانفيلد،

شكل ٢: ملخص الأهداف العامة لمحور التدخل هذا.

٢٠١٩؛ صلات وأوليفر، ٢٠١٧

(٤) التنسيق والتكامل (حوكمة السوق): تكامل خطط الإسكان مع خطط التنمية الإستراتيجية الأوسع مع التركيز على إدارة سياسة الأراضي، مثل: (أ) تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (مثل ائتمانات الأراضي المجتمعية، وحيازة الأراضي التعاونية، والإيجار الاجتماعي، وما إلى ذلك)؛ (ب) تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأرض لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي.

(٥) التنسيق والتكامل (العابر للأوطان): اعتماد مجموعة من المؤشرات الرئيسية المشتركة والمتماسكة وذات الصلة لقياس جودة توفير الإسكان، بناءً على المؤشرات التي يستخدمها المكتب الأوروبي للإحصائيات (يوروستات، ٢٠٢٠) والمبادئ التوجيهية للإسكان والصحة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨).

(٦) التنسيق والتكامل (التراث والثقافة): اعتماد واسع لتوصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي كمعيار للحفاظ على التراث فيما يتعلق بمخزون المساكن الحالي، مع التركيز على التراث مع إمكانية التجديد وإعادة الاستخدام والتنمية (اليونسكو، ٢٠١١). تقييم ونشر العمارة العامية ومواد البناء التقليدية كوسيلة لزيادة التضمين الثقافي للحلول والتكيف مع المناخ (Nakashima، McLean، Thulstrup، Castillo، & Rubis، ٢٠١٢).

(٧) بناء القدرات على ربط العلاقات والتعلم المشترك: يجب بناء القدرات الإضافية (المهارات والموارد) في تنفيذ سياسة الإسكان والقيادة الحكومية في توجيه الاستراتيجيات الوطنية والمحلية من خلال التعلم من الأقران والشراكات بين المدن والتعلم الشبكي. يشمل ذلك إدارة الموارد، والقدرة التنظيمية، والقدرة الخاصة بالصناعة، وربط العلاقات، والقدرة السياسية، والمراقبة.

(٨) مشاركة المواطنين ومشاركة أصحاب المصلحة: هناك حاجة لإشراك المواطنين في تطوير سياسة الإسكان المتكاملة، لتوفير تنوع إسكان أكثر استجابة للتنوع المتزايد للأسر، ولتحقيق المزيج الاجتماعي ودعم احتياجات سوق العمل، وزيادة الاستدامة الاجتماعية للحلول. تماشياً مع فكرة الحوكمة المرنة، حيث يجب تنسيق أنماط الحكم المميزة بطريقة مرنة وعملية وقابلة للتكيف، تُعد مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا بالغ الأهمية لنجاح محور التدخل هذا. وهذا يعني الجمع بين أعضاء القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في ترتيبات متنوعة تتفاعل فيها وجهات نظر ومعارف ومصالح وولايات مختلفة لإنتاج مدخلات أفضل لصنع سياسات سليمة.

(٩) الإسكان الميسور التكلفة كبنية تحتية: الاعتراف بالإسكان الميسور التكلفة كشكل من أشكال البنية التحتية التي تتطلب استثمارات رأسمالية قائمة على الاحتياجات، وتخصيص الموارد الكافية وتصميم السياسات والبرامج المناسبة لضمان التنفيذ والرصد الجيدين. يجب على السياسة الوطنية الجيدة للإسكان المستدام [و] الميسور أن تعالج التكاليف الباهظة على طول سلسلة القيمة، ومعالجة الاختناقات، بما في ذلك الأراضي، وأنظمة البناء، والتشييد، والرهون العقارية، والتكاليف الإدارية. يجب على قوانين التخطيط ولوائح البناء أن تتكيف مع الاحتياجات المتطورة لسكان المدن، خاصة بعد أزمة كوفيد ١٩. علاوة على ذلك، احتياجات الإسكان المستدامة [و] الميسورة التكلفة، وخطط التمويل المستدامة والمرنة، المصممة لكل من العرض والطلب، والتي يكون فيها القطاع العام عامل تمكين - على سبيل المثال، مع خطط ضمان الرهن العقاري والشراكات السليمة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) (بورنيت، ٢٠١٨؛ ECA، ٢٠١٨؛ KS، شودري، شارما، وبلاتز، ٢٠١٦؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

(١٠) التكيف الأفضل مع المناخ والمرونة الحضرية وتحول الطاقة: تخطيط وتصميم المساكن الموفرة للطاقة والمكيفة حراريًا والمضمنة جيدًا في المشاهد الطبيعية والظروف المناخية، والتي يكون بناؤها حساسًا للأنظمة الطبيعية من خلال تصميم وتنفيذ البنى التحتية الخضراء والزرقاء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ أ)، ومبادئ الاقتصاد الدائري، بما في ذلك المبادئ البارزة للبناء الدائري.

(١١) تكامل إدارة التراث وإعادة تطويره مع مبادئ التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، والاقتصاد الدائري، والحلول القائمة على النظم الإيكولوجية. تكامل التراث مع مبادئ الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث.

(١٢) الحد من مخاطر الكوارث: يجب أن يعالج تصميم المساكن والأحياء ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة حالات الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر في جميع أنحاء المنطقة، استنادًا إلى «النهج القائمة على النظام الإيكولوجي بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ ومن خلال تعميم مخاطر الكوارث الشاملة والمستنيرة بالبيانات التخفيض والإدارة على جميع المستويات لتقليل نقاط الضعف والمخاطر، لا سيما في المناطق المعرضة للمخاطر في المستوطنات الرسمية وغير الرسمية «(المادة ٧٧، جدول الأعمال الحضري الجديد). يجب إيلاء اهتمام خاص لدائرية مواد البناء. يجب تقييم الأحياء الموجودة من أجل التكيف مع تغير المناخ والأخطار الطبيعية والتخفيف من حدتها.

(١٣) معالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيف والمدمج ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسة الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه، وهي (١) التكلفة الميسورة، والتوافر، والملاءمة، وإمكانية الوصول، (٢) سياسة الأراضي وإدارة الأراضي الفعالة، (٣) التمويل والحيازة الفعالة، (٤) التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه، (٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي، (٦)) تطوير وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة. هذه التحديات السياساتية هي إرشادية ويجب معالجتها وفقًا لأهميتها في كل دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قد تظهر تحديات سياسية جديدة.

(١٤) المراقبة الجيدة والتعلم المشترك والمؤسسي: مراقبة وقياس توفير الإسكان في جميع أنحاء المنطقة، مصحوبًا بالتعلم المشترك والمؤسسي الذي يعمل على تحسين قدرة الحكومات على الاستجابة لتحديات الإسكان بطرق مستنيرة وتواصلية.

إمبريال، م.ت. (٢٠١٨). الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) - دليل صانع القرار، المعهد الأوروبي للإدارة العامة. مأخوذ من https://www.eipa.eu/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٢/Public-Private-Partnerships_PPP-A-decision-makers-

الإجراءات

الإجراء ١: التنسيق وتعزيز التماسك في توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات على توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الإجراء ٣: التصور والحكم معاً لتوفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الإجراء ٤: الدمج والحماية من أجل توفير مساكن مستدامة وبأسعار ميسورة

الإجراء ٥: تنفيذ وإدارة توفير سكن مستدام وميسور التكلفة

ينقسم الإجراء ٥ إلى ٦ تحديات سياسية:

(١) التكلفة الميسورة والتوافر والكفاية وسهولة الوصول
(٢) الإدارة الفعالة للأراضي
(٣) الحيازة والتمويل الفعال
(٤) التصميم المستدام، والسهل الوصول إليه، والمرن
(٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي
(٦) تحديث وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة.

الإجراء ٦: المراقبة والتواصل حول توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

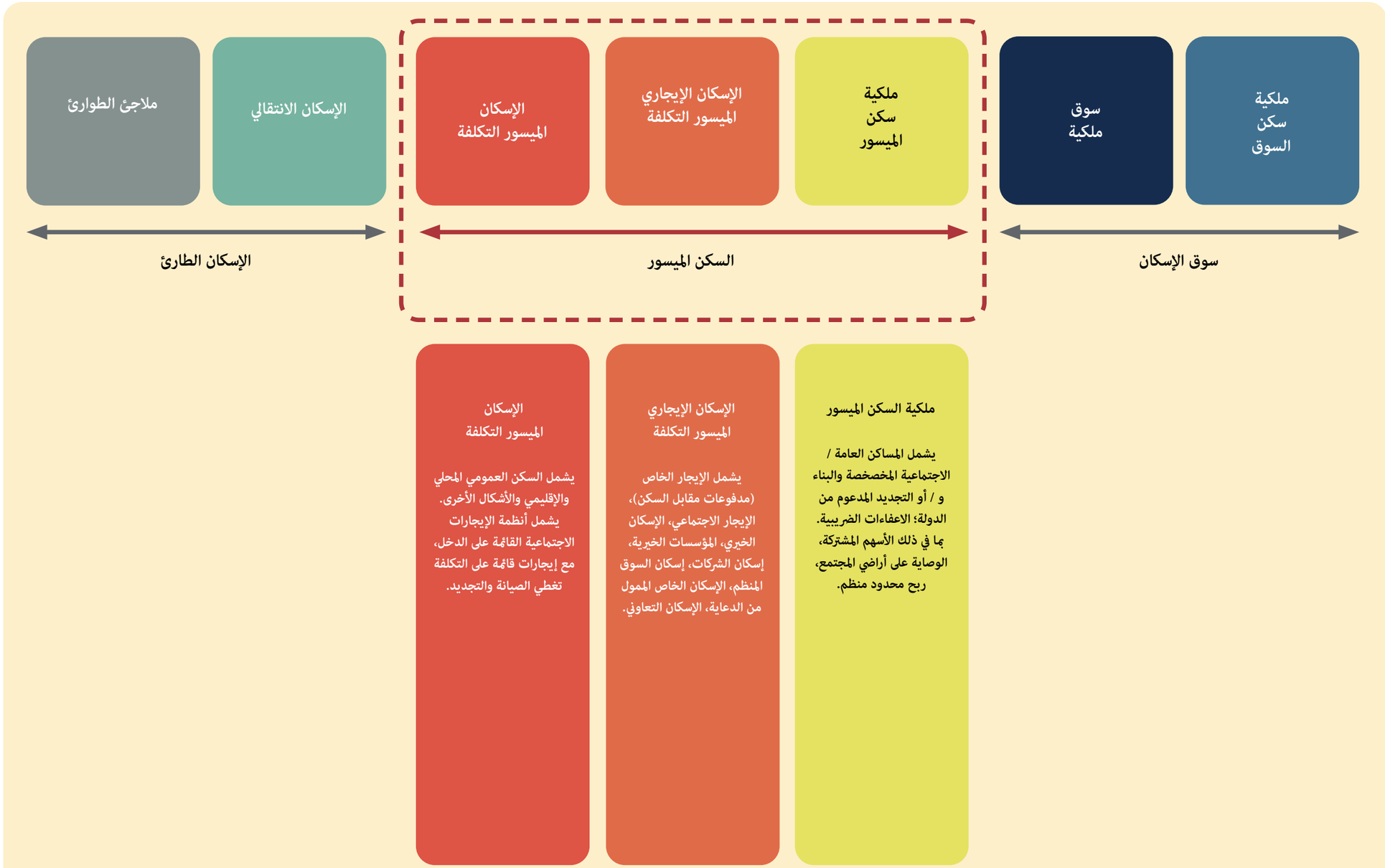

شكل ٣: استمرارية السكن.
مقتبس من: (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ ب). لا يتناول هذا الشكل الإسكان التعاوني والأشكال المبتكرة الأخرى لحيازة الإسكان، والتي يمكن فهمها على أنها إسكان ميسور التكلفة.

المراجع

pdf.٢٠٠٧_guide_MBU

مجلس أوروبا. (٢٠١٠). الإستراتيجية الجديدة وخطة عمل مجلس أوروبا للتماسك الاجتماعي، مجلس أوروبا. مأخوذ من .https://www
٢٠١٠Strategy_ActionPlan_SocialCohesion.pdf/socialpolicies/socialcohesiondev/source/coe.int/t/dg٣

ECA. (٢٠١٨). الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاتحاد الأوروبي: أوجه قصور واسعة النطاق ومزايا محدودة، ديوان المحاسبة الأوروبي. مأخوذ من https://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR١٨_٠٩/SR_PPP_EN.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠٠٣). إستراتيجية التنفيذ المشتركة للتوجيه الإطاري للمياه (EC/٦٠/٢٠٠٠)، وثيقة إرشادية. ٨، المشاركة العامة فيما يتعلق بتوجيه إطار المياه. بروكسل: المفوضية الاوروبية.

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ أ). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: شراكة الاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة. مأخوذ من https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/sul-nbs_finalactionplan pdf.٢٠١٨

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ ب). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: خطة عمل شراكة الإسكان. الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي. مأخوذ من https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/final_action_plan_euua_housing_partnership_ pdf.١_٢٠١٨_december

اللجنة الأوروبية للمناطق (CoR). (٢٠١٤). ميثاق الحكم المتعدد المستويات في أوروبا. مأخوذ من https://portal.cor.europa.eu/mlgcharter/Pages/MLG-charter.aspx

البرلمان الأوروبي. (٢٠٢١ أ). قرار البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢١ بشأن الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة للجميع (٢١٨٧/٢٠١٩ (INI)). مأخوذ من https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-٩-٢٠٢١-٠٠٢٠_EN.html

البرلمان الأوروبي. (٢٠٢١ ب). تقرير عن الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة للجميع ((٢١٨٧/٢٠١٩ (INI))، من كيم فان سبارينتاك. مأخوذ من https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-٩-٢٠٢٠-٠٢٤٧_EN.html

البرلمان الأوروبي. (٢٠١٥ ج). تقرير عن تنفيذ اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١١/٣٠٥ التي تحدد الشروط المنسقة لتسويق منتجات البناء (لائحة منتجات البناء) مأخوذة من https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-٩ -٢٠٢١-٠٠١٢_EN.pdf

البرلمان الأوروبي. (٢٠١٥ د). تقرير عن خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديد (٢٠٧٧/٢٠٢٠ (INI)). مأخوذ من https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-٩-٢٠٢١-٠٠٠٨_EN.pdf

الإتحاد الأوربي. (٢٠٢١). باوهاوس الأوروبي الجديد. مأخوذ من https://europa.eu/new-european-bauhaus/index_en

المكتب الأوروبي للإحصاءات. (٢٠٢٠). مؤشرات جودة توفير السكن. مأخوذ من https://ec.europa.eu/eurostat/cache/digpub/european_economy/vis/chapter٢٣_١/index.html?lang=en&indicator=١

غويرا، إي، وكيرشين، إم. (٢٠١٦). مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن والنقل: الاستخدامات والفرص والتحديات، منتدى النقل الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مأخوذ من https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/docs/housing-transport-affordability.pdf

كا إس، جيه، شودري، إيه، شارما، ك، بلاتز، د.(٢٠١٦). الشراكات بين القطاعين العام والخاص وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: مناسب للغرض؟ ورقة عمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١٤٨. . مأخوذ من https://www.un.org/esa/desa/papers/wp١٤٨/٢٠١٦_pdf.٢٠١٦

لوسون، ج. (٢٠١٩). تشكيل أسواق أفضل: المساهمة في خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للحصول على إسكان مستدام وبأسعار معقولة (RMIT Ed.). ملبورن: RMIT.

ناكاشيما، د.، ماكلين، كغ، ثولستروب، إتش، كاستيلو، أر، أند روبيس، ج. (٢٠١٢). إحباط التعرية: المعارف التقليدية لتقييم تغير المناخ والتكيف معه. باريس: اليونسكو.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٢). توصية مجلس مبادئ الحوكمة العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. مأخوذ من https://www.oecd.org/governance/budgeting/PPP-Recommendation.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠). التأثير الإقليمي لكوفيد ١٩: إدارة الأزمة عبر مستويات الحكومة. مأخوذ من https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=١٢٨_١٢٨٢٨٧_٥agkkojaaa&title=The-territorial-impact-of-covid-١٩-managing-the-crisis-across-levels-of-government

رويجفين، ك. فيرستراتن، ب. زوانفيلد، ب. (٢٠١٩). التطورات الموجهة نحو الانتقال وأسعار المنازل، المكتب الهولندي لتحليل السياسة الاقتصادية CPB. مأخوذ من https://www.cpb.nl/sites/default/files/omnidownload/dp-٣٩٩-transit-oriented-developments-and-residential-property-valuesmk.pdf

سالات، س، وأوليفييه، ج. (٢٠١٧). تحويل الفضاء الحضري من خلال التنمية الموجهة نحو الانتقال: نهج القيم الثلاث، مجموعة البنك الدولي. مأخوذ من https://openknowledge.worldbank.org/handle/١٠٩٨٦/٢٦٤٠٥

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠١٩). مسودة ورقة مناقشة حول خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور التكلفة والمستدام. برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

الأمم المتحدة. (١٩٤٨). البيان العالمي لحقوق الإنسان. مأخوذ من http://www.un.org/en/documents/udhr/history.shtml

الأمم المتحدة. (٢٠١٧). السكن الاجتماعي في المنطقة العربية: نظرة عامة على سياسات حصول الأسر ذات الدخل المنخفض على السكن اللائق. مأخوذ من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/social-housing-arab-region-en.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١٩). المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن: لماذا الإسكان. مأخوذ من http://www.unhousingrapp.org/why-housing

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٦). الأجندة الحضرية الجديدة. مأخوذ من نيروبي: http://habitat٣.org/the-new-urban-agenda/

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠١٩). آفاق التوسع الحضري في العالم: مراجعة ٢٠١٨ (ST/ESA/SER.A/٤٢٠). مأخوذ من https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP٢٠١٨-Report.pdf

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠٢٠). تقرير شبكة الاقتصاديين للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة: تشكيل توجهات عصرنا. مأخوذ من https://www.un.org/development/desa/publications/report-of-the-un-economist-network-for-the-un-time.html-٧٥th-anniversary-shaping-the-trends-of-our-

برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط. (٢٠٢٠). SoED ٢٠٢٠: حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مأخوذ من https://planbleu.org/en/publications/soed-٢٠٢٠-state-of-environment-and-development-in-the-mediterranean/

اليونسكو. (٢٠١١). توصية بشأن المشهد العمراني التاريخي. مأخوذ من https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-٦٣٨-٩٨.pdf

منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٨). إرشادات منظمة الصحة العالمية للإسكان والصحة: توصيات لتعزيز الإسكان الصحي من أجل مستقبل مستدام ومنصف. مأخوذ من https://www.who.int/publications/i/item/٩٧٨٩٢٤١٥٥٠٣٧٦

البرمجة القائمة على النتائج لخطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط الأهداف

التنسيق والتكامل١: دمج الإسكان في التخطيط الإقليمي الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والمحلي، عبر القطاعات والمستويات الحكومية وفقًا لخطة العمل هذه.

التنسيق والتكامل ٢: تنسيق وتماسك تخطيط الإسكان في السياسات الحضرية الوطنية (NUPs)، مع التركيز على مواءمة الرؤى الاستراتيجية والسياسات العامة وأدواتها، بهدف إنشاء سياسات الإسكان الوطنية (NHPs). يجب أن تغطي الخطط الوطنية للإسكان جميع جوانب إنتاج الإسكان وتوفيره، بما في ذلك التعاريف الأساسية للحق في السكن، والسكن اللائق، والسكن الميسور التكلفة، والإسكان الاجتماعي، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن الآليات التي تتعامل مع التمويل، وتوفير الأراضي، وتحصيل القيمة، والاستثمار و شروط الاستهلاك ونماذج إدارة الأصول.

التنسيق والتكامل ٣: تكامل سياسات الإسكان الوطنية (NHPs) في استراتيجيات تنمية المدن (ICDSs). تعتبر الحكومات المحلية القادرة وذات الموارد الكافية والفعالة، والتي تكون قريبة قدر الإمكان من المواطنين، أمرًا حيويًا في ضمان توفير سكن لائق وميسور التكلفة والمتاح. يجب أن تتضمن استراتيجيات الإسكان المحلية تحليلاً للعرض والطلب على المساكن المحلية، والتوجهات الديمغرافية والسوقية المستقبلية، بالإضافة إلى توصيات لعمليات التخطيط وخطط استخدام الأراضي ولوائح التنمية. يجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء أماكن ملائمة للعيش حيث يتم دمج الإسكان مكانيًا مع الخدمات والمرافق الحضرية، مما يوفر للمواطنين سهولة الوصول إلى الطاقة المتجددة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والبنى التحتية الخضراء / الزرقاء والوظائف والتجارية والتعليمية والطبية، والمرافق الثقافية. يجب أن يكون هناك تركيز على إمكانية السير في المكان والتنقل البطيء، وخطط التنمية العابرة (غيرا وكيرشين، ٢٠١٦؛ روجين يدوس، زوانفيلد، ٢٠١٩؛ سالات وأوليفر، ٢٠١٧

معالجة الحواجز التنظيمية والنظامية: تحديد الحواجز التنظيمية والنظامية أمام إنتاج مساكن ميسورة التكلفة في جميع أنحاء المنطقة؛ معالجة المشاكل من خلال التنظيم والحوافز لتشجيع العملية الجيدة وضمان النتائج المناسبة، وتعزيز أنظمة الإسكان التي تعتمد على الاستثمار الذي يركز على المهمة، والتي تعالج العجز السكني المتزايد في معظم البلدان في جميع أنحاء المنطقة.

الإسكان الميسور والبنية التحتية: الاعتراف بالإسكان الميسور التكلفة كشكل من أشكال البنية التحتية التي تتطلب استثمارات رأسمالية قائمة على الاحتياجات، وتخصيص الموارد الكافية وتصميم السياسات والبرامج المناسبة لضمان التنفيذ والرصد الجيدين. يجب على السياسة الوطنية الجيدة للإسكان المستدام الميسور أن تعالج التكاليف العالية على طول سلسلة القيمة، ومعالجة الاختناقات، بما في ذلك الأراضي، وأنظمة البناء، والتشييد، والرهون العقارية، والتكاليف الإدارية. يجب على قوانين التخطيط ولوائح البناء أن تتكيف مع الاحتياجات المتطورة لسكان المدن، خاصة بعد أزمة كوفيد ١٩. علاوة على ذلك، احتياجات الإسكان المستدام والميسور التكلفة، وخطط التمويل المستدامة والمرنة، المصممة لكل من العرض والطلب، والتي يكون فيها القطاع العام عامل تمكين - على سبيل المثال، مع خطط ضمان الرهن العقاري والشراكات السليمة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) (بورنيت، ٢٠١٨؛ ECA، ٢٠١٨؛ KS، شودري، شارما، وبلاتز، ٢٠١٦؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).

الإدارة الجيدة للأراضي: سياسة الأراضي هي آلية للتأثير على عمليات التنمية الحضرية. من المحتمل أن تكون وسيلة أكثر فعالية لتعزيز تنمية الإسكان الشامل والميسور التكلفة (لوسون وروانافارا، ٢٠٢٠). يمكن توفير مساكن أكثر شمولاً وأكثر استدامة في مواقع أفضل من خلال إدارة خاصة للأراضي، والتقسيم المبتكر للمناطق، وأدوات تحصيل قيمة الأراضي، والخدمات المصرفية التقدمية للأراضي، فضلاً عن تحديد واستكشاف أشكال بديلة من الحيازة، بما في ذلك ائتمانات الأراضي المجتمعية والتعاونيات والإسكان المشترك.

تجديد وتحويل المناطق المحرومة: يعد توفير المساكن وتجديدها وترقيتها عناصر أساسية لتجديد الأحياء، كما هو موضح في محور التدخل ٥، في خطة العمل الإستراتيجية: «المستوطنات العشوائية والأحياء المحرومة، كنقاط محورية لإنشاء مدن ومجتمعات مندمجة، وفيما يتعلق بتوفير الإسكان الملائم والمستدام والميسور التكلفة».

دمج السكن العشوائي: إن الاعتراف بالحقوق المدنية لسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية يفتح مسارات لتقنين وتجديد حيازة الأراضي واستراتيجيات ترقية الأحياء الفقيرة، بما في ذلك دعم الإسكان الإضافي وخطط البناء الذاتي. تعد مخططات البناء الذاتي من بين العوامل الرئيسية المساهمة في الإسكان الجديد في العديد من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا يتطلب مزيدًا من التحليل والمزيد من التنظيم لهذا القطاع، فضلاً عن تحسين المهارات بين مقدمي الخدمات في هذا القطاع، بما يتماشى مع إعلان دافوس (الاتحاد السويسري، ٢٠١٨).

إشراك المواطنين: هناك حاجة لإشراك المواطنين في تطوير سياسة الإسكان المتكاملة، لتوفير تنوع إسكان أكثر استجابة للتنوع المتزايد للأسر، ولتحقيق المزيج الاجتماعي ودعم احتياجات سوق العمل، وزيادة الاستدامة الاجتماعية للحلول.

بناء القدرات الشبكية والتعلم المشترك: يجب بناء القدرات الإضافية (المهارات والموارد) في تنفيذ سياسة الإسكان والقيادة الحكومية في توجيه الاستراتيجيات الوطنية والمحلية من خلال التعلم من الأقران والشراكات بين المدن والتعلم الشبكي. يشمل ذلك إدارة الموارد، والقدرة التنظيمية، والقدرة الخاصة بالصناعة، وربط العلاقات، والقدرة السياسية، والمراقبة.

التكيف الأفضل مع المناخ والمرونة الحضرية وتحول الطاقة: تخطيط وتصميم المساكن الموفرة للطاقة والمكيفة حراريًا والمضمنة جيدًا في المشاهد الطبيعية والظروف المناخية، والتي يكون بناؤها حساسًا للأنظمة الطبيعية من خلال تصميم وتنفيذ البنى التحتية الخضراء والزرقاء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ أ). يجب أن يعالج تصميم المساكن والأحياء ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة حالات الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر في جميع أنحاء المنطقة، استنادًا إلى «النهج القائمة على النظام الإيكولوجي بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ ومن خلال تعميم مخاطر الكوارث الشاملة والمستنيرة بالبيانات التخفيض والإدارة على جميع المستويات لتقليل نقاط الضعف والمخاطر، لا سيما في المناطق المعرضة للمخاطر في المستوطنات الرسمية وغير الرسمية» (المادة ٧٧، جدول الأعمال الحضري الجديد). يجب إيلاء اهتمام خاص لدائرية مواد البناء (انظر أيضًا المربع ٢٢).

الاندماج الاقتصادي: تخطيط وتصميم أنماط الإسكان التي تستجيب للاحتياجات والتطلعات الاقتصادية للمواطنين، من حيث التكلفة الميسورة، والموقع، وإمكانية الوصول وفرص العمل المتاحة، فيما يتعلق بسبل عيشهم واحتياجاتهم وممارساتهم الاقتصادية.

الاندماج الثقافي: تخطيط وتصميم نماذج الإسكان المدمجة ثقافيًا والتي تستجيب للتطلعات والاحتياجات الثقافية للمواطنين، مع مراعاة سبل العيش التقليدية، فضلاً عن تراث مدن البحر الأبيض المتوسط. من خلال دمج الأشكال التقليدية للإسكان وملكية الأراضي في السياسة العامة، يمكن للحكومات المحلية تحقيق نتائج أفضل بسبب الإدماج الثقافي للحلول.

العدالة المكانية: تخطيط وتصميم مساكن ميسورة التكلفة ومستدامة ومقاومة للكوارث تكون عادلة من الناحية المكانية وتخدم جميع المواطنين، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً؛ والسكن الذي يراعي الفوارق بين الجنسين والصديق للأطفال وكبار السن، ويسهل الوصول إليه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن كونه ميسور التكلفة وذو نوعية جيدة.

المراقبة الجيدة والتعلم المشترك والمؤسسي: مراقبة وقياس توفير الإسكان في جميع أنحاء المنطقة، مصحوبًا بالتعلم المشترك والمؤسسي الذي يعمل على تحسين قدرة الحكومات على الاستجابة لتحديات الإسكان بطرق مستنيرة وتواصلية.

الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك

الهدف: التنسيق وتعزيز التماسك في توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(١) التنسيق والتكامل (الحوكمة المرنة): دمج الإسكان في التخطيط الإقليمي الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والمحلي، عبر القطاعات والمستويات الحكومية وفقًا لخطة العمل هذه. لتحقيق انسجام مع جدول أعمال ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة (NUA)، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، وميثاق أمستردام، وميثاق لايبزيغ الجديد، واتفاقية باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وغيرها من أطر السياسات التي تشترك فيها خطة عمل الإسكان هذه.	(١) جدول أعمال ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، وأطر السياسات الدولية الأخرى / مراصد الإسكان واعتماد معايير مشتركة.	(١) أداة الحوكمة المؤسسية الوطنية: تشجيع الوزارات الوطنية على إنشاء "مراصد إسكان" وطنية ومختبرات السياسات للمساعدة في تحديد استراتيجيات الإسكان الوطنية بما يتماشى مع الدليل العملي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإجراء ملفات تعريف الإسكان (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١١)، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، واتحادات الإسكان، والمؤسسات المدنية. المجتمع والقطاع الخاص، مع التركيز على حوكمة استخدام الأراضي، والمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية (HULs)، بما في ذلك: - تنسيق إدارة الأراضي، وإدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (ائتمانات الأراضي المجتمعية، حيازة الأراضي التعاونية، الإيجار الاجتماعي، إلخ)، - تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأراضي لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي، - تنسيق السياسة بين الوزارات الوطنية ذات الصلة، ولا سيما بين المسؤولين عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي والبيئة والأشغال العامة والطاقة والنقل والصحة والتعليم والثقافة والسياسات الاجتماعية وإدارة الطوارئ، من خلال السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.	(١) يتم إنشاء مراصد الإسكان في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ولها تأثير كبير على تشكيل السياسات على المستوى المحلي، باتباع أطر ومعايير السياسة المتفق عليها دوليًا، بالاتفاق مع خطة العمل الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ومحور التدخل هذا.
(٢) التنسيق والتكامل (الحوكمة الهرمية): تنسيق وتماسك تخطيط الإسكان في السياسات الحضرية الوطنية (NUPs)، مع التركيز على مواءمة الرؤى الاستراتيجية والسياسات العامة وأدواتها، بهدف إنشاء سياسات الإسكان الوطنية (NHPs). يجب أن تغطي الخطط الوطنية للإسكان جميع جوانب إنتاج الإسكان وتوفيره، بما في ذلك التعاريف الأساسية للحق في السكن، والسكن اللائق، والسكن الميسور التكلفة، والإسكان الاجتماعي، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن الآليات التي تتعامل مع التمويل، وتوفير الأراضي، وتحصيل القيمة، والاستثمار و شروط الاستهلاك ونماذج إدارة الأصول.	(٢) تقييم فجوة السياسات بالشراكة مع منظمةHousing Europe، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وأطر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من تقييم متعدد المنظور لمخزون الإسكان الوطني (معايير الصحة والسلامة، والتكيف مع المناخ، وإعادة الاستخدام المستدام والدائرية للمساحات والمباني المهجورة أو غير المستغلة بشكل كافٍ، والحصول على المياه والصرف الصحي، والقدرة على الصمود، والسلامة من الحرائق والزلازل والتواصل، من بين عوامل أخرى.	(٢) تكامل السياسات الوطنية: دعوة وتشجيع الوزارات الوطنية لوضع سياسات حضرية وطنية (NUPs) لإعداد وإدماج استراتيجيات الإسكان الوطنية (NHSs)، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، واتحادات الإسكان، والمجتمع المدني - بما في ذلك حركات الإسكان الشعبية، والقطاع الخاص، من خلال تنظيم الشراكات والاستشارات. (٣) تقييم فجوات السياسات: دعوة وتشجيع الوزارات الوطنية لإنشاء فرق عمل لتطوير سياسة الإسكان لتحليل الثغرات في أدوات سياسة الإسكان، مع التركيز على الوصول إلى الإسكان الميسور التكلفة لجميع من يحتاجون إليه، والإسكان الصحي، وإجراءات تغير المناخ والتخفيف من حدته، والحد من مخاطر الكوارث، والحفاظ على التراث وإعادة الاستخدام بموجب خطة عمل الإسكان هذه (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، ٢٠٢٠ أ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ٢٠٢٠؛ يونسكو، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)، بالاتفاق مع أطر السياسات الدولية. (٤) تقييم المخزون السكني: تشجيع الوزارات الوطنية على تقييم حالة المخزون السكني الحالي، مع الاهتمام بمعايير الصحة والسلامة (حكومة المملكة المتحدة، ٢٠٠٦؛ منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨ ب)، والتكيف مع المناخ، وإعادة الاستخدام المستدام والدائري للمساحات والمباني المهجورة أو غير المستغلة بشكل كافٍ، والحصول على المياه والصرف الصحي، والمقاومة للكوارث، والسلامة من الحرائق والزلازل والاتصال (المفوضية الأوروبية، دراسة Arco من جامعة براتو، ٢٠١٩).	(٢) إنشاء سياسات حضرية وطنية وإدماج سياسات الإسكان الوطنية. يتم وضع سياسات الإسكان الوطنية في البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التي تفتقر لها، بعد تحليل فجوة السياسات وتقييم مخزون الإسكان.
(٣) التنسيق والتكامل (الحوكمة الشبكية): تكامل سياسات الإسكان الوطنية (NHPs) في استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (ICDSs). تعتبر الحكومات المحلية القادرة وذات الموارد الكافية والفعالة، والتي تكون قريبة قدر الإمكان من المواطنين، أمرًا حيويًا في ضمان توفير سكن لائق وميسور التكلفة والمتاح. يجب أن تتضمن استراتيجيات الإسكان المحلية تحليلاً للعرض والطلب على المساكن المحلية، والتوجهات الديمغرافية والسوقية المستقبلية، بالإضافة إلى توصيات لعمليات التخطيط وخطط استخدام الأراضي ولوائح التنمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٩، ٢٠٢٠؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ٢٠٢٠). يجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء أماكن ملائمة للعيش حيث يتم دمج الإسكان مكانيًا مع الخدمات والمرافق الحضرية، مما يوفر للمواطنين سهولة الوصول إلى الطاقة المتجددة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والبنى التحتية الخضراء / الزرقاء والوظائف والتجارية والتعليمية والطبية، والمرافق الثقافية. يجب أن يكون هناك تركيز على إمكانية السير في المكان والتنقل البطيء، وخطط التنمية العابرة (غيرا وكيرشين، ٢٠١٦؛ روجين يدوس، زوانفيلد، ٢٠١٩؛ صلات وأوليفر، ٢٠١٧	(٣) تكامل السياسات الحضرية الوطنية، والسياسات الوطنية للإسكان، والاستراتيجيات الوطنية للإسكان مع أطر العمل الدولية وفيما بينها.	(٥) التكامل بين السياسات الوطنية والمحلية: تشجيع السلطات المحلية على دمج استراتيجيات الإسكان الوطنية (NHSs) في استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (ICDSs) والسعي إلى إقامة شراكات لمزيد من بناء القدرات المحلية في هذا المجال، من خلال مختبرات السياسات المذكورة أعلاه.	(٣) عدد كبير من السلطات المحلية في جميع أنحاء المنطقة لديها القدرة وتتخذ خطوات ملموسة لدمج سياسات الإسكان الوطنية في استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة والسعي إلى زيادة تطوير قدرتها على تنفيذ برامج الإسكان المبتكرة.

الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك

الهدف: التنسيق وتعزيز التماسك في توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(٤) التنسيق والتكامل (حوكمة السوق): تكامل خطط الإسكان مع خطط التنمية الإستراتيجية الأوسع مع التركيز على إدارة سياسة الأراضي، مثل: (أ) تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (مثل ائتمانات الأراضي المجتمعية، وحيازة الأراضي التعاونية، والإيجار الاجتماعي، وما إلى ذلك)؛ (ب) تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأرض لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي.	(٤) تكامل استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة مع السياسات الحضرية الوطنية، وسياسات الإسكان الوطنية، واستراتيجيات الإسكان الوطنية.	(٦) تمارين تشكيل السوق: تكامل برامج العمل الوطنية مع استراتيجيات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة على نطاق أوسع، مع التركيز على (أ) تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (مثل ائتمانات الأراضي المجتمعية، وحيازة الأراضي التعاونية، والإيجار الاجتماعي، وما إلى ذلك)؛ (ب) تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأرض لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي.	(٤) يشتمل عدد كبير من خطط العمل الوطنية على أدوات مبتكرة لحيازة الأراضي وإدارة الأراضي، فضلاً عن أدوات التمويل المبتكرة التي تستجيب لاحتياجات المواطنين الأكثر ضعفاً في كل بلد. وهناك عدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تتناول هذه القضايا أيضًا.
(٥) التنسيق والتكامل (العابر للأوطان): اعتماد مجموعة من المؤشرات الرئيسية المشتركة والمتماسكة وذات الصلة لقياس جودة توفير الإسكان، بناءً على المؤشرات التي يستخدمها المكتب الأوروبي للإحصائيات (يوروستات، ٢٠٢٠) والمبادئ التوجيهية للإسكان والصحة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨ب).	(٥) مركز معرفة الإسكان المتوسطي، مع التركيز على التعلم المتبادل، واعتماد التعريفات والمعايير المشتركة.	(٧) الأداة المؤسسية العابرة للأوطان: إنشاء مركز متوسطي للمعرفة حول الإسكان على غرار الاتحاد الأوروبي للإسكان العام والتعاوني والاجتماعي (منظمة Housing Europe)، بالشراكة مع مؤسسة Housing Europe ومرصدها، و / أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رهناً باتفاق إضافي، من أجل تسهيل نقل السياسة والتعلم المؤسسي (منظمة Housing Europe، ٢٠١٩ أ، ٢٠١٩ ب)، وبالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية واتحادات الإسكان والمجتمع المدني (بما في ذلك حركات الإسكان الشعبية) والقطاع الخاص.	(٥) تم إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
(٦) التنسيق والتكامل (التراث والثقافة): اعتماد واسع لتوصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي كمعيار للحفاظ على التراث فيما يتعلق بمخزون المساكن الحالي، مع التركيز على التراث مع إمكانية التجديد وإعادة الاستخدام والتنمية (اليونسكو، ٢٠١١). تقييم ونشر العمارة العامية ومواد البناء التقليدية ووسيلة لزيادة التضمين الثقافي للحلول والتكيف مع المناخ (ناكاشيما، ماكلين، ثولستروب، كاستيلو، وروبيس، ٢٠١٢).	(٦) توصية اليونسكو بشأن المشهد العمراني التاريخي.	(٨) تقييم الحفاظ على التراث: تشجيع الوزارات الوطنية على تقييم حالة المخزون السكني الحالي مع التركيز على التراث مع إمكانية التجديد وإعادة الاستخدام والتطوير، باستخدام توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي.	(٦) قامت الوزارات الوطنية بتقييم حالة الحفاظ على التراث في المساكن الحالية ووضعت خططًا لمعالجتها.

الإجراء ٢: تعليم وتعزيز القدرات

الهدف: تكوين وتعزيز القدرات على توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
بناء القدرات الشبكية والتعلم المشترك: يجب بناء القدرات الإضافية (المهارات والموارد) في تنفيذ سياسة الإسكان والقيادة الحكومية في توجيه الاستراتيجيات الوطنية والمحلية من خلال التعلم من الأقران والشراكات بين المدن والتعلم الشبكي. يشمل ذلك إدارة الموارد، والقدرة التنظيمية، والقدرة الخاصة بالصناعة، وربط العلاقات، والقدرة السياسية، والمراقبة.	(١) الشراكات المؤسسية لأصحاب المصلحة.	(١) الشراكات: إنشاء شراكات بين الاتحاد من أجل المتوسط والجامعات المحلية والرئيسية ذات المهارات الخاصة بسياسة الإسكان والتخطيط، فضلاً عن منظمات بناء القدرات الأخرى عبر المنطقة الأورو-متوسطية، مثل Housing Europe، والاتحاد الأوروبي للمنظمات الوطنية العاملة مع المشردين (FEANTSA)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومبادرة الأمم المتحدة للمدن الذكية المستدامة (U٤SSC) التي ينسقها الاتحاد الدولي للاتصالات، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وغيرها.	(١) توقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتعلم المتبادل من قبل الشركاء المذكورين. يتم تنظيم أنشطة ربط العلاقات.
	(٢) المختبرات الحية: بيئات تجريبية واقعية لأصحاب المصلحة المتعددين لتصميم السياسات وتنفيذها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية والمحلية بالشراكة مع الجامعات المحلية. ينصب تركيزهم على صانعي السياسات الوزارية والبلدية والمخططين والمصممين والخبراء في المشاهد الحضرية التاريخية (HULs) وقادة الأعمال والجمعيات المدنية والمواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة.	(٢) المختبرات الحية. أنشأت شبكة الجامعات والوزارات الوطنية مختبرات حية في عدد صغير من المدن التجريبية مع الشبكة الأوروبية للمختبرات الحية و VNG الدولية.	(٢) تنظيم عدد كبير من المختبرات الحية حول البحر الأبيض المتوسط. يتم نشر نتائجها عبر المواقع والتقارير.
	(٣) دورات وحلقات عمل قصيرة حول مهارات إدارة الإسكان.	(٣) تنمية المهارات الإدارية: يقوم الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات ومنظمة Housing Europe والوزارات الوطنية والأطراف الأخرى بتشجيع أوراش عمل قصيرة لبناء مهارات الإسكان ودورات أثناء العمل لزيادة قدرة إدارة الإسكان في المنطقة.	(٣) تنظيم عدد كبير من أوراش العمل القصيرة والدورات أثناء العمل في عدة مدن حول البحر الأبيض المتوسط.
	(٤) تركز المدارس الصيفية على الجيل القادم من المخططين والمصممين في المنطقة.	(٤) المدارس الصيفية: تنشئ شبكة الجامعات مدارس صيفية للطلاب من جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية.	(٤) تنظيم المدارس الصيفية السنوية في عدد من الجامعات الشريكة.
	(٥) الأبحاث وأوراش عمل البناء التقليدية.	(٥) المعارف التقليدية: تعمل شبكة الجامعات ومؤسسات التدريب المهني والوزارات الوطنية والجهات المانحة على تعزيز تطوير الوظائف والمهارات المتعلقة بالبناء باستخدام المواد التقليدية و / أو التقنيات التقليدية والجديدة لترميم التراث المبني.	(٥) الاعتراف بمعرفة البناء التقليدية كأصل في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. نشر مهارات المعرفة التقليدية في مجال البناء على نطاق واسع. تنظيم عدد كبير من أوراش العمل.
	(١) تحليل مناهج مدارس التخطيط والتصميم في المنطقة.	(٦) المناهج المحدثة: تشجيع تحديث وتنسيق مناهج التخطيط المكاني ومدارس الهندسة المعمارية في المنطقة فيما يتعلق بسياسة الإسكان والتصميم والتنفيذ. غاب الإجراء المقترح	(٦) مقارنة مناهج مدارس التخطيط والتصميم حول البحر الأبيض المتوسط، ونشر النتائج، وهناك جهد كبير لتحديث هذه المناهج الدراسية.
	(٧) الشراكات بين المدن: أوراش عمل دورية تنظمها المدن عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مقترنة من حيث التحديات المشتركة و / أو التكميلية، والخبرة، والمعرفة المؤسسية. يمكن العثور على مثال لهذه الشراكات في عمل VNG International، الفرع الدولي لرابطة البلديات الهولندية. التركيز: صناع السياسات الوزارية والبلدية، والمخططون الترابيون، والمصممون الحضريون.	(٧) الشراكات بين مدينة وأخرى: أوراش عمل دورية تنظمها المدن عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط المتشابهة في التحديات المشتركة و / أو التكميلية، والخبرة، والمعرفة المؤسسية. يمكن العثور على مثال لهذه الشراكات في عمل VNG International، الفرع الدولي لرابطة البلديات الهولندية. التركيز: صناع السياسات الوزارية والبلدية، والمخططون الترابيون، والمصممون الحضريون. غاب الإجراء المقترح	(٧) تنظيم عدد كبير من الشراكات بين المدن سنويًا. نشر المعرفة المنتجة على نطاق واسع عبر المواقع الإلكترونية والمنشورات.
	(٨) أوراش عمل التعلم المشترك. ستشمل هذه الأوراش أنواعاً مختلفة من أصحاب المصلحة، ولا سيما المنظمات والجامعات الدولية والمحلية، مع التركيز على واضعي السياسات والمخططين والمصممين في الوزارات والبلديات.	(٨) أوراش عمل التعلم المشترك على المستوى الوطني: (٨) حلقات عمل دورية مع سلطات التخطيط الوطنية والمحلية، حيث يناقش صانعو السياسات من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المشاكل والحلول بنشاط، جنبًا إلى جنب مع خطة عمل شراكة الإسكان الخاصة بالأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ ب). غاب الإجراء المقترح	(٨) تنظيم عدد كبير من أوراش العمل بين الأقران، ويتم نشر نتائجها على نطاق واسع عبر المواقع الإلكترونية والتقارير والموارد الأخرى عبر الإنترنت.

الإجراء ٣: التصور والحكم معًا

الهدف: التصور والحكم معاً لتوفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
مشاركة المواطنين ومشاركة أصحاب المصلحة: هناك حاجة لإشراك المواطنين في تطوير سياسة الإسكان المتكاملة، لتوفير تنوع إسكان أكثر استجابة للتنوع المتزايد للأسر، ولتحقيق المزيج الاجتماعي ودعم احتياجات سوق العمل، وزيادة الاستدامة الاجتماعية للحلول. تماشياً مع فكرة الحوكمة المرنة، حيث يجب تنسيق أنماط الحكم المميزة بطريقة مرنة وعملية وقابلة للتكيف، تُعد مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا بالغ الأهمية لنجاح خطة العمل الاستراتيجية ومحور التدخل هذا. وهذا يعني الجمع بين أعضاء القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في ترتيبات متنوعة تتفاعل فيها وجهات نظر ومعارف ومصالح وولايات مختلفة لإنتاج مدخلات أفضل لصنع سياسات سليمة.	(١) السياسات الحضرية الوطنية والاستراتيجيات المتكاملة لتنمية المدن.	(١) إشراك أصحاب المصلحة: تتبنى السياسات الحضرية الوطنية (NUPs) وسياسات الإسكان الوطنية (NHPs) في جميع أنحاء المنطقة مبادئ إشراء أصحاب المصلحة وإشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ سياسة الإسكان، بما في ذلك مبادئ تصميم الإسكان التشاركي.	(١) إشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات الاجتماعية للإسكان، في صنع القرار والتنفيذ والرصد والإبلاغ. تمثيل الأعمال التجارية لمصالحها بشكل شرعي وشفاف.
	(٧) مختبرات حية ومختبرات التصميم الحضري، بناءً على منهجية مختبرات المدينة التي طورها برنامج URBACT: جلسة عامة، (إعداد المقدمة / المشهد)؛ تمارين "النجوم والخطوط". جلسات "حوض السمك"؛ وأوراش العمل الموازية التي تركز على موضوع معين ودراسات حالة، مما يسمح بالتثليث مع شركاء من الشبكة الدولية الأكبر.	(٢) المختبرات الحية ومختبرات التصميم الحضري للإسكان: أنشأ عدد من البلديات مختبرات الإسكان الحية بالشراكة مع الجامعات المحلية، لإشراك الجهات الفاعلة في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول التحديات المجتمعية الحقيقية فيما يتعلق بالإسكان المستدام.	(٢) إنشاء مختبرات حية ومختبرات التصميم الحضري للإسكان في عدد من البلديات حول البحر الأبيض المتوسط. إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في إحدى الجامعات الشريكة.
	(٣) مراصد الإسكان الوطنية.	(٣) مراصد الإسكان: يتم تشجيع الحكومات الوطنية على إنشاء مراصد الإسكان على المستوى الوطني، ويجب أن تنشر هذه المراصد معلومات حول الجودة والتكلفة الميسورة والتمويل وغيرها من المسائل المتعلقة بالإسكان والتي يسهل فهمها من قبل المواطنين والشركات والأقسام الأخرى في الإدارة.	(٣) إنشاء عدد كبير من مراصد الإسكان في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وتصدر تقارير دورية عن حالة توفير الإسكان وإمكانية الوصول إليه في كل بلد.
	(٤) مركز معرفة الإسكان المتوسطي، بناءً على نموذج، وبالشراكة مع مؤسسة Housing Europe.	(٤) تأسس مركز معارف الإسكان في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إحدى الجامعات الشريكة للاتحاد من أجل المتوسط وهو مكلف بإصدار تقارير متاحة عن حالة الإسكان في المنطقة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وشركاء مؤسسيين آخرين.	(٤) إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في إحدى الجامعات الشريكة للاتحاد من أجل المتوسط والذي يبدأ في جمع البيانات وإنتاج ونشر المعرفة ومراقبة حالة توفير الإسكان وإمكانية الوصول إليه حول البحر الأبيض المتوسط.
	(٥) جمعيات المواطنين وأصحاب المصلحة، بناءً على المنهجية التشاركية للجان حوض النهر (المدمجة في السياسات الحضرية الوطنية والتي تروج لها الحكومات المحلية).	(٥) جمعيات المواطنين وأصحاب المصلحة في المناطق الحضرية الوظيفية على المستوى الإقليمي، بناءً على المنهجية التشاركية للجان حوض النهر (المدمجة في السياسات الحضرية الوطنية والتي تروج لها الحكومات المحلية).	(٥) تنظيم عدد كبير من مجالس المواطنين في بلدان المنطقة ودمجها في الأداء اليومي لأنظمة التخطيط في جميع أنحاء المنطقة.

الإجراء ٤: التكامل والحماية

الهدف: الدمج والحماية من أجل توفير مساكن مستدامة وبأسعار ميسورة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(١) الإسكان الميسور التكلفة كبنية تحتية: الاعتراف بالإسكان الميسور التكلفة كشكل من أشكال البنية التحتية التي تتطلب استثمارات رأسمالية قائمة على الاحتياجات، وتخصيص الموارد الكافية وتصميم السياسات والبرامج المناسبة لضمان التنفيذ والرصد الجيدين. يجب على السياسة الوطنية الجيدة للإسكان المستدام [و] الميسور أن تعالج التكاليف الباهظة على طول سلسلة القيمة، ومعالجة الاختناقات، بما في ذلك الأراضي، وأنظمة البناء، والتشييد، والرهون العقارية، والتكاليف الإدارية. يجب على قوانين التخطيط ولوائح البناء أن تتكيف مع الاحتياجات المتطورة لسكان المدن، خاصة بعد أزمة كوفيد ١٩. علاوة على ذلك، احتياجات الإسكان المستدامة [و] الميسورة التكلفة، وخطط التمويل المستدامة والمرنة، المصممة لكل من العرض والطلب، والتي يكون فيها القطاع العام عامل تمكين - على سبيل المثال، مع خطط ضمان الرهن العقاري والشراكات السليمة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) (بورنيت، ٢٠١٨؛ ECA، ٢٠١٨؛ KS، شودري، شارما، وبلاتز، ٢٠١٦؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢).	(١) مختبرات معارف الإجراءات الحضرية المبتكرة (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٩).	(١) أمن الإسكان: يجب دعم الوزارات الوطنية و / أو السلطات الإقليمية في تضمين مفهوم أمن الإسكان في السياسات الحضرية الوطنية (NUPs) وسياسات الإسكان الوطنية (NHPs). (٢) استراتيجية الرفاهية القائمة على الأصول: تقوم الوزارات الوطنية بمراجعة سياسة الإسكان لتشمل مفهوم استراتيجيات الرفاهية القائمة على الأصول، مع دمج فكرة الإسكان الاجتماعي كبنية تحتية.	(١) تغطي السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية مفهوم الأمن السكني، ويتم اتخاذ تدابير لجعل الوصول إلى السكن اللائق من قبل الفئات الأكثر ضعفاً أولوية، مع خيار تمويل مخططات الإسكان الاجتماعي كبنية تحتية.
(٢) التكيف الأفضل مع المناخ والمرونة الحضرية وتحول الطاقة: تخطيط وتصميم المساكن الموفرة للطاقة والمكيفة حراريًا والمضمنة جيدًا في المشاهد الطبيعية والظروف المناخية، والتي يكون بناؤها حساسًا للأنظمة الطبيعية من خلال تصميم وتنفيذ البنى التحتية الخضراء والزرقاء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ أ)، ومبادئ الاقتصاد الدائري، بما في ذلك المبادئ البارزة للبناء الدائري.	(٢) برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاقتصاد الدائري في المدن والمناطق (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ ج). (٣) المنصة الأوروبية لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الدائري (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ ب). (٤) EcoCities، كلية البيئة والتنمية بجامعة مانشستر (EcoCities، ٢٠١٩). (٥) لائحة الاتحاد الأوروبي لمنتجات البناء (CPR) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١١). (٦) المدينة الملائمة للمناخ (البيانات المناخية الحضرية العلمية والمعلومات ذات الصلة للمستخدمين النهائيين العامين والخواص العاملين في المدن في مجموعة من القطاعات المختلفة) (Climate-fit-city، ٢٠٢٠). (٧) مشروع Houseful: حلول وخدمات دائرية مبتكرة لقطاع الإسكان (HOUSEFUL، ٢٠٢٠).	(٣) الاقتصاد الدائري: تقوم الوزارات الوطنية بمراجعة السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية بحثًا عن الفجوات في التخطيط الترابي البيئي في تصميم وتنفيذ تطوير الإسكان، باستخدام مفاهيم الاقتصاد الدائري، بمساعدة REPAiR. تقوم الوزارات الوطنية بمراجعة السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية بحثًا عن الثغرات في تنظيم البناء والمواد المستدامة، باستخدام مفاهيم الاقتصاد الدائري.	(٢) يتم تحديث السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية لتشمل تدابير لمعالجة التكيف مع المناخ، والمرونة الحضرية، وانتقال الطاقة، بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الدائري.
(٣) تكامل إدارة التراث وإعادة تطويره مع مبادئ التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، والاقتصاد الدائري، والحلول القائمة على النظم الإيكولوجية. تكامل التراث مع مبادئ الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث.	(٨) توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١).	(٤) التراث والاستدامة: تقوم الوزارات الوطنية بمراجعة السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية بحثًا عن الفجوات في إعادة استخدام التراث وإعادة تطويره فيما يتعلق بمعايير الاستدامة، باستخدام توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي.	(٣) تشمل السياسات الحضرية الوطنية وسياسات الإسكان الوطنية تدابير لمعالجة الحفاظ على التراث وإعادة استخدامه وإعادة تطويره، بما في ذلك مبادئ البناء الدائري والتكيف مع المناخ وكفاءة الطاقة والوقاية من المخاطر بما يتماشى مع نهج اليونسكو للمشاهد الحضرية التاريخية (HUL).
(٤) الحد من مخاطر الكوارث: يجب أن يعالج تصميم المساكن والأحياء ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة حالات الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر في جميع أنحاء المنطقة، استنادًا إلى "النهج القائمة على النظام الإيكولوجي بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ ومن خلال تعميم مخاطر الكوارث الشاملة والمستنيرة بالبيانات التخفيض والإدارة على جميع المستويات لتقليل نقاط الضعف والمخاطر، لا سيما في المناطق المعرضة للمخاطر في المستوطنات الرسمية وغير الرسمية "(المادة ٧٧، جدول الأعمال الحضري الجديد). يجب إيلاء اهتمام خاص لدائرية مواد البناء (انظر أيضًا المربع ٢٢). يجب تقييم الأحياء الموجودة من أجل التكيف مع تغير المناخ والأخطار الطبيعية والتخفيف من حدتها.	(٩) البنى التحتية الخضراء والزرقاء والنُهج القائمة على النظم البيئية بما يتماشى مع إطار "سينداي" للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.	(٥) النهج القائمة على النظم الإيكولوجية: دمج النهج القائمة على النظم البيئية في تصميم وتقييم مشاريع الإسكان في منطقة البحر الأبيض المتوسط. /دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في تقييم المشاريع الجديدة.	(٤) يتضمن عدد كبير من مشاريع الإسكان في المنطقة نُهُجاً قائمة على النظم الإيكولوجية وتتصدى لتغير المناخ والأخطار الطبيعية. (٥) تشمل آليات التقييم تقييماً لمقاومة تغير المناخ والأخطار الطبيعية.

الإجراء ٥: التنفيذ والإدارة

الهدف: تنفيذ وإدارة توفير سكن مستدام وميسور التكلفة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
معالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيف والمدمج ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسة الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه، وهي (١) التكلفة الميسورة، والتوافر، والملاءمة، وإمكانية الوصول، (٢) سياسة الأراضي وإدارة الأراضي الفعالة، (٣) التمويل والحيازة الفعالة، (٤) التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه، (٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي، (٦) تطوير وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة. هذه التحديات السياساتية هي إرشادية ويجب معالجتها وفقًا لأهميتها في كل دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قد تظهر تحديات سياسية جديدة.	(١) سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات الإسكان الوطنية، فضلاً عن دمج السياسات الوطنية للإسكان في السياسات الحضرية الوطنية. (٢) تنسيق السياسات بين الوزارات ذات الصلة، لا سيما بين المسؤولين عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي والبيئة والأشغال العامة والطاقة والنقل والصحة والتعليم والثقافة والسياسات الاجتماعية وإدارة الطوارئ، من خلال سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة وخطة عمل الإسكان هذه. (٣) تتماشى استراتيجيات الإسكان الوطنية (NHS) واستراتيجيات الإسكان المحلية (LHS) مع خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط.	(١) سياسات الإسكان الوطنية: يتم إنشاء سياسات الإسكان الوطنية أو تحديثها لتعكس خطة عمل الإسكان هذه.	(١) إنشاء سياسات الإسكان الوطنية أو تحديثها في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بما يتماشى مع محور التدخل هذا.
معالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيف والمدمج ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسة الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه، وهي (١) التكلفة الميسورة، والتوافر، والملاءمة، وإمكانية الوصول، (٢) سياسة الأراضي وإدارة الأراضي الفعالة، (٣) التمويل والحيازة الفعالة، (٤) التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه، (٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي، (٦) تطوير وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة. هذه التحديات السياساتية هي إرشادية ويجب معالجتها وفقًا لأهميتها في كل دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قد تظهر تحديات سياسية جديدة.	(٤) إستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. (٥) استراتيجيات الإسكان، على المستوى الوطني ومستوى المدينة، هي متكاملة مع استخدام الأراضي، والاستثمار، واستراتيجيات البنية التحتية، فضلاً عن أهداف القدرة على تحمل التكاليف، والوصول، والاستدامة، والتنقل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية.	(٢) تحديد الثغرات: تراجع السلطات المحلية استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتحديد الثغرات وخطط الإسكان الوطنية المتكاملة واستراتيجيات الإسكان المحلية. تدمج استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة إدارة الأراضي المبتكرة، والتمويل، وآليات حيازة الأراضي. ستسعى مجموعة العمل الدائمة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ بشأن التنمية الحضرية المستدامة، ولجنة المشاريع الحضرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية للاتحاد من أجل المتوسط، ومركز معارف الإسكان في البحر الأبيض المتوسط، إلى التآزر وضمان التبادل المستمر بشأن القضايا الجوهرية، مع التركيز على تحديد فجوات التمويل وفرص التمويل.	(٢) مراجعة استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة من قبل السلطات المحلية ومواءمتها مع محور التدخل هذا لتشمل إدارة الأراضي المبتكرة، والتمويل، وآليات حيازة الأراضي. (٣) تقوم مجموعة العمل الدائمة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ ولجنة المشروع الحضري التابعة للمؤسسات المالية الدولية لاتحاد من أجل المتوسط ومركز معارف الإسكان المتوسطي بنشر تقرير يحدد ثغرات السياسات في الدول الأعضاء المختارة في الاتحاد من أجل المتوسط.
معالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيف والمدمج ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسة الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه، وهي (١) التكلفة الميسورة، والتوافر، والملاءمة، وإمكانية الوصول، (٢) سياسة الأراضي وإدارة الأراضي الفعالة، (٣) التمويل والحيازة الفعالة، (٤) التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه، (٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي، (٦) تطوير وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة. هذه التحديات السياساتية هي إرشادية ويجب معالجتها وفقًا لأهميتها في كل دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قد تظهر تحديات سياسية جديدة.	(٦) الاجتماعات والأحداث التواصلية لأصحاب المصلحة الرئيسيين.	(٣) تجمع البحر المتوسط للتعاونيات السكنية: ينظم الاتحاد من أجل المتوسط تجمعًا لتعاونيات الإسكان الأورو-متوسطية بهدف تبادل الخبرات في المشاريع.	(٤) تنظيم تجمع لتعاونيات الإسكان في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
(١) التكلفة الميسورة والتوافر والكفاية وسهولة الوصول	(٧) استراتيجيات الإسكان التي تتعامل مع الفئات الضعيفة.	(٤) العدالة المكانية: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتلبية احتياجات الإسكان لكبار السن والشباب والضعفاء والمعوقين. يتم تنفيذه من قبل الوزارات الوطنية.	(٥) تحديث سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتلبية الاحتياجات السكنية لكبار السن والشباب والضعفاء والمعوقين.
(٢) السياسة والإدارة الفعالة للأراضي	(٨) أدوات إدارة الأراضي والممتلكات.	(٥) إدارة الأراضي: تنشئ الوزارات الوطنية أنظمة إدارة الأراضي في حالة عدم وجودها. تتم مقارنة أنظمة إدارة الأراضي، ويتم تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.	(٦) أنظمة حديثة لإدارة الأراضي موجودة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. (٧) نشر وتحديث تقرير يقارن أنظمة إدارة الأراضي في جميع أنحاء المنطقة كل ٣ إلى ٥ سنوات.
(٣) الحيازة والتمويل الفعال	(٩) آليات التمويل المبتكرة.	(٦) التمويل الشامل: تتضمن سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك آليات تمويل بديلة مناسبة ثقافيًا. يمكن تمويل الإسكان الاجتماعي كبنية تحتية حيث لا يستطيع السوق تلبية الطلب على الإسكان للفئات الأفقر من المجتمع.	(٨) تشتمل برامج سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة على آليات تمويل مبتكرة.
(٣) الحيازة والتمويل الفعال	(١٠) تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (مثل ائتمانات الأراضي المجتمعية، وحيازة الأراضي التعاونية، والإيجار الاجتماعي، وما إلى ذلك). (١١) تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأرض لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي.	(٧) الحيازة الشاملة للأرض: تدمج سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي وتنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافر الأراضي من أجل التنمية.	(٩) تشتمل برامج سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة على آليات مبتكرة لإدارة الأراضي وأشكال مبتكرة لحيازة الأراضي.

الإجراء ٥: التنفيذ والإدارة

الهدف: تنفيذ وإدارة توفير سكن مستدام وميسور التكلفة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(٤) تصميم مستدام ومرن ويمكن الوصول إليه، (٦) ترقية وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية	(١٢) تحديث متطلبات البناء التي تعالج تغير المناخ والأخطار الطبيعية المدمجة في سياسات الإسكان الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.	(٨) متطلبات البناء لمواجهة الأخطار الطبيعية: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس متطلبات البناء في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تتطلب إجراءات مناخية فورية.	(١٠) تحديث جميع سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس متطلبات البناء في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تتطلب إجراءات مناخية فورية.
(٤) تصميم مستدام ومرن ويمكن الوصول إليه، (٥) ترقية التوسع الحضري العشوائي، (٦) ترقية وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية	(١٣) استراتيجيات ترقية الأحياء الفقيرة.	(٩) ترقية المناطق العشوائية: يتم إعداد برامج ترقية الأحياء الفقيرة في الأماكن التي لا توجد فيها، بما يتماشى مع خطة العمل هذه، مع التركيز على العدالة المكانية وإشراك المواطنين والتصميم المشترك.	(١١) إعداد استراتيجيات لتحسين الأحياء الفقيرة تركز على العدالة المكانية وإشراك المواطنين في البلدان التي يكون فيها التوسع الحضري العشوائي كبيراً.
(٤) تصميم مستدام ومرن ويمكن الوصول إليه (٦) ترقية وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية	(١٤) برامج التعديل التحديثي للمنازل.	(١٠) برامج إعادة تأهيل المنازل: تقيم الوزارات الوطنية و / أو السلطات المحلية برامج إعادة تهيئة المنازل في حالة عدم وجودها، بما في ذلك تدابير كفاءة الطاقة (تحسين قوانين البناء، وإدخال أنظمة التبريد الطبيعي، وبرامج التعديل التحديثي وتجديد الطاقة، وتدابير التخفيف من فقر الطاقة)، وكذلك تدابير الصمود (السلامة من الحرائق والمخاطر المتعلقة بالنشاط الزلزالي الشديد).	(١٢) برامج تحديث المساكن الحديثة التي تعالج الجوانب البيئية والبعد التراثي موجودة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تم دمج قوانين البناء وتدابير التكيف مع المناخ ومعايير كفاءة الطاقة ومنع المخاطر في هذه البرامج.
(٦) تحديث وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة	(١٥) توصية يونسكو بشأن المشهد العمراني التاريخي. (١٦) استراتيجيات الحفاظ على التراث الوطني في قطاع الإسكان. (١٧) تقييم القيم التاريخية والتراثية القائمة مع إمكانية دفع الحفظ و "تجديد إعادة استخدام" والتنمية.	(١١) التراث والاستدامة: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس الحفاظ على التراث في قطاع الإسكان، بما في ذلك تقييم مواد وأساليب وتقنيات البناء المحلية التقليدية، وكذلك المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية وطرق العيش معًا، بما في ذلك التراث غير المادي، بما يتماشى مع توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي والأفكار الحالية حول الاستدامة الاجتماعية. يتم وضع برامج إقليمية لدعم هذا الهدف، حيثما أمكن ذلك.	(١) يتم تحديث جميع سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس الحفاظ على التراث في قطاع الإسكان، بما في ذلك تقييم مواد وأساليب وتقنيات البناء المحلية التقليدية، فضلاً عن المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية وطرق العيش معًا، بما في ذلك التراث غير المادي تماشيا مع توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي.

الإجراء ٦: المراقبة والاتصال

الهدف: المراقبة والتواصل حول توفير مساكن مستدامة وبأسعار معقولة

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
المراقبة الجيدة والتعلم المشترك والمؤسسي: مراقبة وقياس توفير الإسكان في جميع أنحاء المنطقة، مصحوبًا بالتعلم المشترك والمؤسسي الذي يعمل على تحسين قدرة الحكومات على الاستجابة لتحديات الإسكان بطرق مستنيرة وتواصلية.	(١) قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الإسكان الميسور واستبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإسكان الاجتماعي الميسور التكلفة (QuASH).	(١) جمع البيانات: لتوسيع استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الإسكان الميسور والاجتماعي (QuASH) إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير المشمولة حاليًا. يساعد برنامج QuASH على تقييم التحديات الرئيسية التي تواجهها الأسر في الحصول على سكن جيد وبأسعار معقولة ويلخص سياسات الإسكان في البلدان. يمكن تمديد هذه الأداة إلى بلدان أخرى لتوثيق وتتبع أهداف وتدابير ونتائج سياسة الإسكان بمرور الوقت. قد تتعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا مع الاتحاد من أجل المتوسط في أوراش عمل ومؤتمرات لتبادل المعرفة، تجمع بين الخبراء والممارسين من مختلف البلدان لمناقشة تحديات بيانات تيسير تكلفة الإسكان المحددة.	(١) توسيع استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الإسكان الاجتماعي والميسور التكلفة (QuASH) ليشمل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط التي لم يتم تغطيتها من قبل.
	(٢) جمع البيانات في مركز البحوث المشتركة، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها.	(٢) إدارة البيانات: شراكة محتملة مع مركز البحوث المشتركة (JRC) التابع للمفوضية الأوروبية بشأن إستراتيجية للبيانات، مستوحاة من إستراتيجية البيانات الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ ج)، والتي تهدف إلى تمكين المواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع القرار السليم (الاتحاد من أجل المتوسط / مركز البحوث المشتركة / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). يبدأ جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عنها في عام ٢٠٢٢، مع قائمة مصممة خصيصا من المؤشرات، والتعريفات المتفق عليها بشكل عام ومنهجيات الجمع والتي سيتم تفصيلها بشكل أكبر. ستعمل مجموعة العمل الدائمة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ مع المكاتب الإحصائية الوطنية (أيضًا مع مركز البحوث المشتركة / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن أمكن)، للمساعدة في تحسين أنظمة التقييم والمراقبة وإعداد التقارير بشأن الإسكان على المستوى المحلي في المنطقة الأورومتوسطية. وسيركز على مراقبة الملاءمة (معايير الجودة)، والتكلفة الميسورة، والحصول على فرص الإسكان (التخصيص، والمعايير) وإمكانية الوصول (تخطيط استخدام الأراضي).	(٢) يمكن لعدد متزايد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تقييم قدرتها بشكل صحيح وذكي على رصد ظروف الإسكان الميسور والمستدام وإضفاء الطابع المؤسسي على جمع المؤشرات السكنية والحضرية ذات الصلة وإعداد تقاريرها لتوجيه إجراءات السياسات. (٣) قام عدد متزايد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بتقييم قدرتها على رصد ظروف الإسكان الميسور والمستدام وإضفاء الطابع المؤسسي على جمع المؤشرات السكنية والحضرية ذات الصلة وإعداد تقاريرها لتوجيه إجراءات السياسات.
	(٤) السجلات الوطنية للأملاك والأراضي. (٥) أدوات ذكية لتسجيل الأراضي وإدارتها. (٦) المبادئ التوجيهية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن إدارة وملكية الإسكان المشترك. (٧) فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بإدارة الأراضي.	(٣) مسجّلو العقارات: دعم البلدان في إنشاء سجلات الملكية، والخرائط المساحية، وإعداد سجلات العناوين والمعلومات الجغرافية، لأغراض الإدارة الفعالة للأراضي، بما في ذلك حقوق الملكية، ومراقبة التنمية، والتخطيط الحضري الاستراتيجي وزيادة الإيرادات (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠٠٥ ب، ٢٠١٦).	(٤) إنشاء أمناء سجلات الملكية المرنة والذكية والمنفتحة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
	(٨) مؤشرات الإسكان الميسور التكلفة لدى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (٩) مجموعة أدوات الرصد والإبلاغ لأهداف التنمية المستدامة التابعة لإحصاءات الأمم المتحدة. (١٠) إحصاءات الأمم المتحدة (٢٠٢٠) إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.	(٤) مؤشرات السكن الميسور التكلفة: لتحديد مؤشرات الإسكان المشتركة، باتباع النماذج التي وضعها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (احصائيات أوروبا، ٢٠٢٠؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ د، ٢٠٢٠هـ ٢٠٢٠ ز، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى مؤشرات الإسكان المتعلقة بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة (احصائيات أوروبا، ٢٠٢١؛ الأمم المتحدة، ٢٠٢١؛ احصائيات الأمم المتحدة، ٢٠٢٠)، ومؤشرات أخرى متفق عليها من قبل دول الاتحاد من أجل المتوسط.	(٤) إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في إحدى الجامعات الشريكة، ليبدأ في جمع البيانات حول الإسكان بشكل منهجي من دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي وإتاحة البيانات من خلال إحدى منصاته الحالية، بالشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمة Housing Europe، ومركز البحوث المشتركة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٥) وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط مؤشرات وطنية للإسكان الميسور التكلفة، كما تم إنشاء مؤشرات وطنية.
	(١) قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الإسكان الميسور واستبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإسكان الاجتماعي الميسور التكلفة (QuASH). جمع وتحليل بيانات مركز البحوث المشتركة وإعداد تقرير عنها. أهداف التنمية وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. (١١) مركز معارف التراث المتوسطي. (١٢) مجموعة العمل الدائمة للاتحاد من أجل المتوسط لأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ. (١٣) لجنة المشروعات الحضرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية للاتحاد من أجل المتوسط.	(٥) مركز معارف التراث المتوسطي. تم إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في جامعة شريكة.	(٦) إنشاء مركز معارف الإسكان المتوسطي في إحدى الجامعات الشريكة، بالشراكة مع Housing Europe، إن أمكن، لينتج تقييمات منتظمة لأنظمة الإسكان في المنطقة، بناءً على المعايير المدرجة في خطة العمل هذه.
	"(١) قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الإسكان الميسور واستبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإسكان الاجتماعي الميسور التكلفة (QuASH). جمع وتحليل بيانات مركز البحوث المشتركة وإعداد تقرير عنها. أهداف التنمية وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. (١١) مركز معارف التراث المتوسطي. (١٢) مجموعة العمل الدائمة للاتحاد من أجل المتوسط لأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ. (١٣) لجنة المشروعات الحضرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية للاتحاد من أجل المتوسط."	(٦) الاتصال والنشر: ستضع مجموعة العمل الدائمة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بأنظمة التقييم والمراقبة والإبلاغ، بالشراكة مع مركز معارف الإسكان المتوسطي وشبكة الجامعات، أيضًا استراتيجية اتصال وإعداد تقارير تتجاوز التقارير الفنية، وتنتج مواد لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين والشركات والأكاديميين. وستستفيد بشكل كبير من استراتيجيات الاتصال الرقمي، فضلاً عن المنصات الرقمية لتبادل المعرفة التي تركز على السياسات عبر الإنترنت بشأن تحديات السياسات المحددة وأفضل الممارسات.	(٧) تم وضع مؤشر الإسكان الميسور المشترك من قبل مركز معارف الإسكان المتوسطي. (٨) يوافق الشركاء على استراتيجية مشتركة لنظام الاتصالات والإبلاغ، وتُنشر التقارير بانتظام.

١. لمعالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيفة والمدمجة ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسات الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه.	١. سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات الإسكان الوطنية، فضلاً عن دمج السياسات الوطنية للإسكان في السياسات الحضرية الوطنية. (٢) تنسيق السياسات بين الوزارات ذات الصلة، لا سيما بين المسؤولين عن الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي والبيئة والأشغال العامة والطاقة والنقل والصحة والتعليم والثقافة والسياسات الاجتماعية وإدارة الطوارئ، من خلال سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة وخطة عمل الإسكان هذه. (١) تتماشى استراتيجيات الإسكان الوطنية (NHS) واستراتيجيات الإسكان المحلية (LHS) مع خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٢)، فإن استراتيجية الإسكان الوطنية هي أحد أعمدة السياسة الحضرية الوطنية. وهو يتضمن مجموعة متفق عليها من الأنشطة على مدى فترة مناسبة (من ٥ إلى ٣٠ سنة) لتوجيه السياسات والتخطيط والبرمجة لأنشطة الاستثمار والإدارة والصيانة في مجالات توفير الإسكان والجودة والتكلفة الميسورة والوقاية من التشرد. وينبغي أن تُبنى مثل هذه الاستراتيجيات على قدرة قانونية وإدارية وتوريدية قوية. ينبغي صياغة مجموعات الأنشطة الممكنة والمتفق عليها بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.	(١) سياسات الإسكان الوطنية: يتم إنشاء سياسات الإسكان الوطنية أو تحديثها لتعكس خطة عمل الإسكان هذه.	إنشاء سياسات الإسكان الوطنية أو تحديثها في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بما يتماشى مع محور التدخل هذا.
٢. لمعالجة توفير الإسكان من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل، حيث يتم مواجهة التحديات الهيكلية بنهج الحوكمة المرنة المصمم خصيصًا والمتكيفة والمدمجة ثقافيًا، من خلال معالجة تحديات السياسات الرئيسية الستة المدرجة في خطة العمل هذه.	٢. إستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. (٢) استراتيجيات الإسكان، على المستوى الوطني ومستوى المدينة، هي متكاملة مع استخدام الأراضي، والاستثمار، واستراتيجيات البنية التحتية، فضلاً عن أهداف القدرة على تحمل التكاليف، والوصول، والاستدامة، والتنقل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية.	(٢) تحديد الثغرات: ستقوم السلطات المحلية بمراجعة استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (ICDSs) لتحديد الثغرات وخطط العمل الوطنية المتكاملة واستراتيجيات الإسكان المحلية / تضم استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة آليات مبتكرة لحيازة الأراضي وإدارة الأراضي والتمويل / ستقوم مجموعة العمل الدائمة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بالتقييم والرصد والإبلاغ، ولجنة مشاريع التنمية الحضرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية للاتحاد من أجل المتوسط، ومركز معارف الإسكان المتوسطي بالسعي إلى التآزر وضمان التبادل المستمر بشأن القضايا الجوهرية، مع التركيز على تحديد فجوات التمويل وفرص التمويل.	مراجعة استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة من قبل السلطات المحلية ومواءمتها مع محور التدخل هذا لتشمل إدارة الأراضي المبتكرة، والتمويل، وآليات حيازة الأراضي. / تقوم مجموعة العمل الدائمة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط والمعنية بالتقييم والمراقبة والإبلاغ ولجنة مشروع التنمية الحضرية التابعة للمؤسسات المالية الدولية لاتحاد من أجل المتوسط ومركز معارف الإسكان المتوسطي بنشر تقرير يحدد ثغرات السياسات في الدول الأعضاء المختارة في الاتحاد من أجل المتوسط.
٣. لمعالجة توفير السكن من منظور متعدد الأبعاد ومتكامل.	٣. الاجتماعات والأحداث التواصلية لأصحاب المصلحة الرئيسيين.	(٤) تجمع البحر المتوسط للتعاونيات السكنية: ينظم الاتحاد من أجل المتوسط تجمعًا لتعاونيات الإسكان الأورو-متوسطية بهدف تبادل الخبرات في المشاريع.	تنظيم تجمع لتعاونيات الإسكان في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
٤. تحدي السياسة ١: التكلفة الميسورة، والتوافر، والملاءمة، وسهولة الوصول	٤. استراتيجيات الإسكان التي تتعامل مع الفئات الضعيفة.	(٩) العدالة المكانية: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتلبية احتياجات الإسكان لكبار السن والشباب والضعفاء والمعوقين.	تحديث سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتلبية الاحتياجات السكنية لكبار السن والشباب والضعفاء والمعوقين. يتم تنفيذه من قبل الوزارات الوطنية.
٥. تحدي السياسة ٢: السياسة والإدارة الفعالة للأراضي.	٥. أدوات إدارة الأراضي والممتلكات.	(٣) إدارة الأراضي: تنشئ الوزارات الوطنية أنظمة إدارة الأراضي في حالة عدم وجودها. تتم مقارنة أنظمة إدارة الأراضي، ويتم تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.	أنظمة حديثة لإدارة الأراضي موجودة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط./ نشر وتحديث تقرير يقارن أنظمة إدارة الأراضي في جميع أنحاء المنطقة كل ٣ إلى ٥ سنوات.
٦. تحدي السياسة ٣: الحيازة والتمويل الفعال	٦. آليات التمويل المبتكرة.	(١٠) التمويل الشامل: تتضمن سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك آليات تمويل بديلة مناسبة ثقافيًا. يمكن تمويل الإسكان الاجتماعي كبنية تحتية حيث لا يستطيع السوق تلبية الطلب على الإسكان للفئات الأفقر من المجتمع.	تشتمل برامج سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة على آليات تمويل مبتكرة.
٧. تحدي السياسة ٣: الحيازة والتمويل الفعال	٧. (أ) تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي (مثل ائتمانات الأراضي المجتمعية، وحيازة الأراضي التعاونية، والإيجار الاجتماعي، وما إلى ذلك)؛ (ب) تنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافرها لأغراض التنمية، بما في ذلك الضرائب التصاعدية وأدوات حيازة قيمة الأرض لتوليد الأموال لخطط الإسكان الاجتماعي.	(١١) الحيازة الشاملة للأرض: تدمج سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تنسيق إدارة الأراضي، بما في ذلك إدخال أشكال مبتكرة لحيازة الأراضي وتنسيق الأدوات المالية للتأثير على استخدام الأراضي وتوافر الأراضي من أجل التنمية.	تشتمل برامج سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة على آليات مبتكرة لإدارة الأراضي وأشكال مبتكرة لحيازة الأراضي.
٨. تحدي السياسة ٤: تصميم مستدام ومرن ويمكن الوصول إليه / تحدي السياسة ٦: ترقية وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية	٨. تحديث متطلبات البناء التي تعالج تغير المناخ والأخطار الطبيعية المدمجة في سياسات الإسكان الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.	(٧) متطلبات البناء لمواجهة الأخطار الطبيعية: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس متطلبات البناء في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تتطلب إجراءات مناخية فورية.	تحديث جميع سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس متطلبات البناء في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تتطلب إجراءات مناخية فورية.

٩. تحدي السياسة ٥: ترقية التوسع الحضري العشوائي. تحدي السياسة ٤: التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه تحدي السياسة ٦: تطوير وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية	٩. استراتيجيات ترقية الأحياء الفقيرة.	(٦) ترقية المناطق العشوائية: يتم إعداد برامج ترقية الأحياء الفقيرة في الأماكن التي لا توجد فيها، بما يتماشى مع خطة العمل هذه، مع التركيز على العدالة المكانية وإشراك المواطنين والتصميم المشترك.
١٠. تحدي السياسة ٦: ترقية وصيانة وإدارة مخزون المساكن الحالية / تحدي السياسة ٤: التصميم المستدام والمرن والسهل الوصول إليه /	١٠. برامج إعادة تأهيل المنازل:	(٥) برامج إعادة تأهيل المنازل: تقيم الوزارات الوطنية و / أو السلطات المحلية برامج إعادة تهيئة المنازل في حالة عدم وجودها، بما في ذلك تدابير كفاءة الطاقة (تحسين قوانين البناء، وإدخال أنظمة التبريد الطبيعي، وبرامج التعديل التحديثي وتجديد الطاقة، وتدابير التخفيف من فقر الطاقة)، وكذلك تدابير الصمود (السلامة من الحرائق والمخاطر المتعلقة بالنشاط الزلزالي الشديد).
١١. تحدي السياسة ٦: تحديث وصيانة وإدارة مخزون المساكن الموجودة	١١. توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي / الحفاظ على التراث الوطني في استراتيجيات قطاع الإسكان. / (٧) تقييم القيم التاريخية والتراثية القائمة مع إمكانية دفع الحفظ و "تجديد إعادة استخدام" والتنمية.	(٨) التراث والاستدامة: يتم تحديث سياسات الإسكان الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس الحفاظ على التراث في قطاع الإسكان، بما في ذلك تقييم مواد وأساليب وتقنيات البناء المحلية التقليدية، وكذلك المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية وطرق العيش معًا، بما في ذلك التراث غير المادي، بما يتماشى مع توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي والأفكار الحالية حول الاستدامة الاجتماعية. يتم وضع برامج إقليمية لدعم هذا الهدف، حيثما أمكن ذلك.

قامت البلدان التي فيها توسع حضري عشوائي كبير بإعداد استراتيجيات لتحسين الأحياء الفقيرة تركز على العدالة المكانية وإشراك المواطنين.		
برامج تحديث المساكن الحديثة التي تعالج الجوانب البيئية والبعد التراثي موجودة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تم دمج قوانين البناء وتدابير التكيف مع المناخ ومعايير كفاءة الطاقة ومنع المخاطر في هذه البرامج.		
يتم تحديث جميع سياسات الإسكان الوطنية وعدد كبير من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة لتعكس الحفاظ على التراث في قطاع الإسكان، بما في ذلك تقييم مواد وأساليب وتقنيات البناء المحلية التقليدية، فضلاً عن المؤسسات التقليدية أو غير الرسمية وطرق العيش معًا، بما في ذلك التراث غير المادي تماشيا مع توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي.		

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

© الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢١
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط

28 نوفمبر

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

ufmsecretariat.org

بالاو دي بيدرالبيس | بيري دوران فاريل، 11 | 08034 برشلونة، إسبانيا
الهاتف: 0034935214100 | الفاكس: 0034935214102